

يجب ادائه بخلاف البدني فانه لا ينفك فيلجدها عن الاخر قاله في التوضيح وقرئ
 بين المالى والبدني غير صحيح اذ المالى غير مقصود في حقوق الله تعالى وانما المقصود
 هو الاداء فيصير كالبدي وذاكر قبله اننا لانسلم ان اليمين سبب لانه انعدمت
 للبر فكيف تكون سببا للكفارة بل سبب الحنث وفي التحريم والاوجم خلاف
 قوله لعقبة سبب الحنث لا اليمين وان اضيفت اليمين في النص كما ضافة
 صدقة الفطر عندنا انه وعندنا التعليق بالشرط اى المعلق لا ينقذ سببا
 للمال وانما يتاخر انعقاده الى وجود الشرط لانه الاحكام نحو ان طالت
 لا يوجد الا بركنه وهو صدور من اهل ولا يثبت الا في محل وهو محله
 وهو ما حال الشرط بين اى بين الاحكام وبين المحل لانه مانع للمعلق
 من الوصول الى المحل فيبقى الاحكام غير مضاف اليه اى الى المحل وبدون
 الاتصال اى اتصال الاحكام بالمحل لا ينقذ سببا لانه السبب عبارة
 عما يكون طريقا الى الشيء وفضيا اليه فكما لا يكون شرط البيوع على البيع
 لعدم التمام كذلك سبب الوصول الى المحل واورده عليه انما لم يصل
 الى المحل كما ينبغي ان يلفو كما اذا قال لاجنسية انت طالق واجيب
 بان ما كان من حصول الوصول بوجود الشرط والحال التعليق جعل كلاما
 صحيحا له عرضية ان يصير شيئا كشرط البيوع حتى لو علق بشرط لا يرجم الوفاء
 على

على وجوده لغا مثل انت طالت ان شاء الله تعالى ولم يذكر المصنف
 رحمه الله هذا الاحكام المضاف الى وقت وقد قالوا سببا للمحال كما ذكره المؤلف
 في بحث السبب وتقدم في فتح القدير بان مقتضى ما ذكره في المعلق ان لا ينقذ
 سببا ايضا ولا فرق الا ظهور ارادة المصنف الايقاع بخلاف المعلق فان
 قصده البر فكان هذا المعنى المعقول صار فاللفظ على حقيقة ولا يورى
 عن شيىء معه نحو ان طالت غدا واذا اجاء غدا واحد في قصد الايقاع
 وهم يعملون اذا اجاء غدا تعليقا غير سبب في الحال والاخر سببا في الحال انه
 والحاصل ان المتأخر فرقوا بينهما من وجهين احدهما التعليق بين
 وهي للبر اعدام يوجب المعلق فلا يفيض الى الحكم الا الاضافة فليثبت
 حكم السبب في رتبة لانها فيتحقق السبب بلا مانع اذا الزمان من لوازم الوجود
 ويرده ان اليمين انما توجب الاعدام اذا كانت للنوع وانما اذا كانت للمحل فلا
 توجب الاعدام كان بشرطى بقدره وولى فانتهى عن ثابته انما الشرط على
 خطر ولا خطر في الاضافة ويرده اشياء اخرى انما في فتح القدير من اذ اجاء
 غدا فانه لا خطر في صحى الغد فينبغي ان لا يكون تعليقا بل الاضافة وهم
 يجعلونه تعليقا ومنه انما في التحريم من لزوم كونه يوم يقدم فلا يفتل
 ان قدم فان القدر من غير ما على خطر الوجود فينبغي ان لا يكون الاول